

## «التجاري»: 1 مايو الموعد الأخير لدخول سحب النصف مليون دينار

الغرض، حيث سيقوم موظفو إدارة التسويق والمبيعات التابعة لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد بتعريف رواد و زوار غراند أفنيوز بمزايا حساب النجمة الذي ازداد تالفاً بالجوائز التي يوفرها الحساب بما فيها أكبر جائزة سنوية نقدية ليس فقط على مستوى الكويت ولكن على مستوى العالم بمبلغ وقدره مليون ونصف مليون دينار كويتي (1.500.000).

العملاء و رواد جراندي أفنيوز بأن الفرصة ما زالت سانحة لهم لفتح الحساب أو زيادة أرصدهم للتأهل لدخول السحب النصف سنوي على جائزة 500.000 د.ك. (نصف مليون دينار كويتي) وكذلك الاستفادة من مجموعة الخدمات المصرفية المبتكرة التي يقدمها البنك لعملائه. وستتواجد البنك من خلال جناح يتم إقامته في المجمع لهذا

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تواجده في مجمع غراند أفنيوز اعتباراً من الخميس 25 إبريل وحتى السبت 27 من الشهر ذاته بهدف إطلاع رواد المجمع على تفاصيل ومزايا حساب النجمة وبرنامج سحبيات هذا الحساب والذي كان البنك قد قام بتسويقه من خلال إعلان «مع حساب النجمة بتصير مليونير ونص» ويأتي هذا التواجد لتعريف جمهور

## حذرنا من الكارثة وذروتها ستكون في 2020 بحجم مطالبات قدره 50 مليون دينار الحربي: حقوق شركات التأمين الملتزمة صاعقت والدولة لم تحمها



جانب من اجتماع الجمعية العمومية



يوسف الحربي متحدثاً

3.12 ملايين دينار فيما بلغت المصروفات العمومية نحو 6.2 ملايين دينار، بينما بلغ إجمالي أصول الشركة نحو 21.4 مليون دينار، كما بلغت الموجودات المدرجة بالقيمة العادلة نحو 15. مليون دينار. والودائع البنكية بنحو 700 ألف دينار. إضافة لتدريب خطة مستقبلية طموحة بالتنوع الأفقي في الأنشطة المرخص بها من وزارة التجارة والصناعة والتوسع الرأسي في كل نشاط تأمين.

وقد تم انتخاب: أحمد فريح خلف رئيساً لمجلس الإدارة ورئيساً تنفيذياً، جراح عبيد الخالدي نائباً لرئيس مجلس الإدارة فواز الحربي عضو مجلس إدارة وتم تجديد اتفاقيات إعادة التأمين مع معيدي تأمين مُصنّفين عالمياً.

أسوة ببقية الدول. وختم الحربي مطالباً رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والتجارة والعدل بإيجاد حلول عاجلة للأزمة حتى لا نجد أنفسنا أمام شركات نصب تأميني على غرار شركات النصب العقاري.

إلى ذلك عقد مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين بجمعية الجمعية العمومية العادية لاستعراض البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018، حيث أوضح أن الشركة حققت أقساط تأمين مكتسبة بنحو 4.5 ملايين دينار، ومجمل إيرادات قدره 6.4 ملايين دينار. إضافة إلى أن صافي الربح المحقق بلغ نحو 211.7 ألف دينار. وبلغت الإيرادات المتنوعة الأخرى نحو

من أموال المواطنين والمقيمين لحسابها من دون وجود تغطية تأمينية، ناهيك عن عدم سداد رسوم الدولة. وطالب الحربي ووزير الداخلية والتجارة لإجراء مطابقة سوقية للسيارات المرخصة في 2015 لمعرفة حجم الأموال المختلصة والتي لم تسدد للدولة، كما طالب وزير العدل بالتنسيق مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء لإيجاد حل لمديونيات شركات التأمين بحيث يتم تقليص فترة التقاضي لمدة 4 أشهر على أقصى تقدير بدلا من 3 سنوات لتفادي الخسائر الفادحة.

ونفى الحربي ما تردد عن وجود عمليات غسل أموال في قطاع التأمين مؤكداً أن عدداً من الشركات مقبلة بالفعل على الإفلاس مطالباً بإنشاء هيئة للرقابة على التأمين

ناهيك عن تطاول تلك الشركات على المال العام إذ أن إحدى هذه الشركات استحوذت على ما يناهز 40 في المئة من الوثائق بما يعادل 530 ألف وثيقة كان من المفترض أن تسدد رسوماً على إثرها قدرها 265 ألف دينار ولكنها سددت فقط نحو 30 ألف تقريباً.

وتوقع الحربي أن ذروة هذه الأزمة ستكون في العام 2020 بحجم مطالبات متوقع يصل إلى 50 مليون دينار، منوهاً إلى وجود مفارقة يشهدها السوق حالياً تتمثل في أن إحدى الشركات الوريقية تقدمت إلى وزارة العدل بطلب تصفية ومازالت تتسارع حرق الأسهم بالسوق وتصدر وثائق تأمينية الأمر الذي يشير إلى أن تلك الشركات لديها نية مسببة لسحب أكبر قدر

ولفت الحربي إلى أن سماح وزير التجارة السابق والإدارات السابقة لقطاع التأمين بالوزارة بترخيص شركات دون الحد الأدنى المطلوب لرأس المال في قطاع التأمين، تسبب في تعميق الأزمة إذا لا يكفي هذا المبلغ للوفاء بأي مطالبات قد تتعرض لها تلك الشركات التي تطرح وثائق تأمين سيارات ضد الغير بأسعار مندنية جداً جاء بعضها بقيمة أقل من ثلاثة دنانير وهو الأمر الذي يؤثر في مطالبات شركات تأمين حقيقية ذات ملاءة مالية في السوق.

وقال الحربي إن السماح بترخيص تلك الشركات يعتبر سرقات مرخصة من قبل الدولة لأن تلك الشركات تتلاعب بالسوق من خلال سياسات حرق الأسعار وبيع وثائق وريقية دون تغطية تأمينية حقيقية

أكد رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين يوسف الحربي أن التحذيرات التي أطلقها قبل عامين بشأن كارثة سيشهدها قطاع التأمين الكويتي قد تحققت بالفعل، وظهرت آثارها جلية في الوقت الحالي مع قرارات وزارة التجارة الأخيرة فيما يتعلق بشركات التأمين الوريقية التي أنهكت القطاع التأميني لعدم تمتعها بالملاءة المالية. وخلال مؤتمر صحافي عقده على هامش الجمعية العمومية العادية للشركة شدد الحربي على أن شركات التأمين الملتزمة قانونياً والتي تعمل وفق أسس فنية واضحة، طالها الأثر السلبي جراء دخول الشركات الوريقية للسوق وممارساتها غير الفنية أو القانونية ما أضعف حقوق الشركات الملتزمة والتي لم تجد حماية من الدولة.

## «البتترول»: مجلس الوزراء وافق على اقتراضنا لتمويل برامجنا الاستثمارية

المقترحة والتي تعتمزم المؤسسة القيام بها إصدار السندات والاقتراض عن طريق وكالات ائتمان الصادات والقروض البنكية التجارية. وأفادت بأنها ستستق مع وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وكذلك بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي المحلي أثناء تمويل احتياجاتها ومشاريعها الرأسمالية عن طريق الاقتراض الذي سيتم بشكل تدريجي خلال السنوات المقبلة. ولفتت إلى أنه ستتم مراجعة معطيات الخطة بشكل دوري للمتعامل مع المتغيرات التي قد تطرأ وتقلبات الأسواق وتقدم سير العمل في تنفيذ المشاريع وبما يضمن المحافظة على مئانة الوضع المالي للمؤسسة.

قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس الثلاثاء إن مجلس الوزراء وافق على قيام المؤسسة بالاقتراض من المؤسسات المالية المختلفة لتمويل برامجها الاستثمارية خلال السنوات الخمس المقبلة. وأضافت المؤسسة في بيان صحفي أنها وضعت عبر الاستعانة بمستشار مالي متخصص خطة حول الخيارات التمويلية المثلّية لبرنامجها الاستثماري والتي بنيت على أساس تحديد الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة وضمان سلامة التدفقات النقدية المتوقعة والمحافظة على قوة الوضع المالي لها وقررتها على سداد أصل الدين والفوائد المتعلقة به.

وأوضحت أن من خيارات أدوات التمويل المقترحة والتي تعتمزم المؤسسة القيام بها إصدار السندات والاقتراض عن طريق وكالات ائتمان الصادات والقروض البنكية التجارية. وأفادت بأنها ستستق مع وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وكذلك بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي المحلي أثناء تمويل احتياجاتها ومشاريعها الرأسمالية عن طريق الاقتراض الذي سيتم بشكل تدريجي خلال السنوات المقبلة. ولفتت إلى أنه ستتم مراجعة معطيات الخطة بشكل دوري للمتعامل مع المتغيرات التي قد تطرأ وتقلبات الأسواق وتقدم سير العمل في تنفيذ المشاريع وبما يضمن المحافظة على مئانة الوضع المالي للمؤسسة.

## حاضر فيها أستاذ التخطيط الإبداعي والاستراتيجي في IMD

### «الوطني» يرعى الحلقة النقاشية «سمات المرونة في الإحلال التكنولوجي»



المشاركون في الحلقة النقاشية

العالمية. وأوضح العبداني أن البنك الوطني مستمر في رعايته للأنشطة الهامة التي تهدف إلى تطوير وزيادة طاقات الكوادر الوطنية بشكل عام والكوادر المصرفية بشكل خاص ليكونوا قادرين على مواكبة تغيرات سوق العمل ومؤهلين للقيادة مستقبلاً. وأشاد العبداني بالردور الهام الذي يلعبه معهد الدراسات المصرفية في زيادة ونشر الثقافة المصرفية عبر الأنشطة والفعاليات التي يقدمها بما يساهم في تعزيز وتطوير العاملين في القطاع المالي والمصرفي الكويتي.

ويشغل مايكل واد منصب مدير المركز العالمي للنحلول الرقمي للأعمال في IMD ونُشر له 9 كتب وأكثر من مائة مقال ولديه عموء دائم في مجلة فورتشن حول الاحلال الرقمي. وأحدث مؤلفاته كتاب بعنوان «تنظيم التحول: كيفية تحقيق الأداء المتميز من خلال نهج متصل بالتغيير» حيث تم نشره مع مطلع العام 2019.

وذلك من خلال استخدام مختلف الأدوات والتقنيات الرقمية. وخلال الحلقة تم تدريب المشاركين على كيفية التخلي عن الأسلوب التقليدي في إدارة الأعمال، والإطلاع على ما يحدث في قطاعات الأعمال المختلفة إقليمياً ودولياً وكذلك التعرف على الفرص والتحديات المصاحبة لعملية الإحلال الرقمي. من جانبه قال مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد أحمد العبداني، «إن مشاركة بنك الكويت الوطني كراع رئيسي للحلقة تأتي في إطار حرصه الدائم على المساهمة الفاعلة في زيادة الوعي والمعرفة بين جميع فئات المجتمع بالإضافة إلى تطوير وصل مهارات الكوادر الوطنية المصرفية. وأضاف أن الجوانب الأساسية التي تناولتها الحلقة النقاشية وتشمل الابتكار والإبداع تمثل نهج وأسلوب عمل يرسخه الوطني على الدوام في آليات العمل لديه وذلك من أجل تطوير أداء موظفيه على النحو الأمثل ووفقاً لبرامج تدريبية تتم اعدادها لتحاكي أفضل المعايير

و رعى بنك الكويت الوطني الحلقة النقاشية التي نظّمها مؤخراً معهد الدراسات المصرفية تحت عنوان «سمات المرونة في الإحلال التكنولوجي»، والتي سيحاضر فيها البروفيسور مايكل واد وهو أستاذ التخطيط الإبداعي والاستراتيجي في معهد التطوير الإداري IMD. وذلك في إطار حرصه الدائم على المساهمة الفاعلة في زيادة الوعي والمعرفة بين جميع فئات المجتمع. وخلال الحلقة النقاشية التي عقدت في فندق سيففوني، تم بحث العديد من الموضوعات الهامة من بينها الميزة الاستراتيجية المحققة من خلال مرونة الأعمال وكذلك ربط الاستراتيجيات بالتنفيذ على أرض الواقع. وشارك في الحلقة نحو 28 متدرباً ناقشوا خلالها مفهوم التحول الرقمي للأعمال، وكذلك التعرف على كيفية إدارة أهم الأهداف في مجال الأعمال والتي من بينها: زيادة الإيرادات، تقليل التكلفة، تحقيق الأرباح، زيادة الحصص السوقية للمؤسسة، تحقيق رضا العملاء

## خلال مشاركته في مؤتمر «أيوفي» في البحرين الدويله: مستقبل واعد لسوق الصكوك في المنظور القصير والمتوسط



محمد الدويلة متحدثاً خلال المؤتمر

شاركت مجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» في مؤتمر «أيوفي» السنوي الـ17 للهيئات الشرعية الذي عقد في البحرين على مدار يومين ضمن حضور كوكبة من أهم قيادات الصناعة المالية الإسلامية من علماء وفقهاء ومصرفيين وخبراء ومحامين ومحاسبين وكبار مسؤولي البنوك المركزية والسلطات الرقابية والإشرافية.

وفي الجلسة الخامسة التي انطلقت في اليوم الثاني للمؤتمر تحت عنوان «إدراج الصكوك في الأسواق المالية العالمية ومدى توافق متطلباتها مع هيكلها الشرعية»، ناقش المدير التنفيذي لوحدة سوق النقد- في «بيتك»، محمد الدويلة محاور مختلفة منها طبيعة الأسواق المالية العالمية التي تدرج الصكوك فيها، والأوراق المالية التي تقبل الأسواق المالية العالمية إدراج الصكوك في فئتها، ومدى تأثير متطلبات الإدراج في الأسواق المالية العالمية على الهياكل الشرعية للصكوك، ومميزات وجود منصة للتداول.

وقال الدويلة أن سوق الصكوك مازال يافعا وهناك مستقبل واعد له في المنظور القصير والمتوسط.

ولفت إلى أن الأسواق العالمية لا تنظر للصكوك من حيث الأصول الموجودة فيها فقط بل أيضا لدرجة المخاطر المتعلقة بها، كالمخاطر الائتمانية والسوقية وغيرها من مخاطر المصدر للصكوك. وأضاف أن تداول الصكوك من الناحية الشرعية يجب أن يراعي الهيكل الشرعي لتلك الصكوك،

## «الخليج» يطلق بطاقة «فيزا بيزنس سيفنتشر» الائتمانية الجديدة للشركات

المطارات، إلى جانب التأمين على السفر تغطية كاملة تصل إلى 500 ألف دولار أمريكي لجميع أفراد العائلة. كما بإمكانهم أيضاً الاستفادة من خدمة المساعد الشخصي «الكونسيرج» المتوفرة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، مما يوفر لهم مجموعة واسعة من الخدمات المرتبطة بأسلوب الحياة العصري، بما في ذلك حجوزات السفر والفنادق. وبهذه المناسبة، صرح أحمد الأمير، مساعد المدير العام للاتصالات الخارجية في بنك الخليج، قائلاً: «لقد صمم بنك الخليج أحدث العروض لعملائه مع الأخذ بالاعتبار عملائه من أصحاب الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف إضافة القيمة إلى تجاربهم

أطلق بنك الخليج بطاقة «فيزا بيزنس سيفنتشر» الائتمانية الجديدة والتي صممت خصيصاً ليستفيد منها أصحاب الشركات وموظفيهم على السواء. فهي توفر لأصحاب الشركات حماية أكبر من سوء استخدام البطاقات كونها تقلل من التعرض للمخاطر غير اللازمة. كما تتضمن مزايا البطاقة الجديدة المقدمة من بنك الخليج على تقليل الحاجة لزيارة البنك حيث يتم خصم المدفوعات مباشرة من حساب الشركات لدى بنك الخليج.

ويتمكن الموظفون الاستمتاع بمجموعة متنوعة من المزايا الاستثنائية الرائعة، منها الدخول المجاني غير المحدود إلى ما يزيد عن 1000 من قاعات انتظار